

المقدمة

تطور "التمويل الإسلامي" كتمويل مواز للتمويل التقليدي و قد اكتسب اعترافاً عالمياً كبيراً في العقود القليلة الماضية. و يختلف التمويل الإسلامي إختلافاً جذرياً عن التمويل التقليدي. وقد نما هذا التمويل سريعاً في السنوات الأخيرة وقد تزامن هذا النمو مع تطور الإطار التنظيمي والمبادئ التي وضعتها هيئات المعايير الدولية للتمويل الإسلامي. هذه التطورات تحمل علماً بالطابع الفريد بتقاسم الربح في حسابات الاستثمار (PSIAS) في المؤسسات المالية الإسلامية (IFI) و كذلك بالنسبة للحقوق والإلتزامات. دور البنك الإسلامي بوصفه 'المضارب' (مدير الاستثمار) وأيضاً 'الأمين' (القيم) زاد من أهمية وجود حوكمة ممتازة. التمويل الإسلامي يساهم فعلياً في صياغة الحقوق والإلتزامات لجميع أصحاب المصلحة. وجود المشاركين في البنك الإسلامي يصيغ قاعدة المساهمين برأس المال (المصارف لم تعد مسؤولة مباشرة بتحمل كامل الخسائر في حسابات تقاسم الربح) والمشاركين (رأس مال المشاركين قد لا يكون محمياً بالصيغة المطلقة ولكن ينبغي أن يحظى بأعلى مستوى للكشف). وبالمثل، فمن واجب المضارب ليس فقط تحديد المخاطر بحكمه، ولكن أيضاً ضمان أن الأعمال التي تستثمر فيها الأموال متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما أضاف بعداً آخر للإلتزامات نحو أصحاب المصلحة. الطابع الفريد للمؤسسات المالية الإسلامية يتطلب تطوير منهجية تصنيف تغطي كافة أبعاد المؤسسات المالية الإسلامية. ولإدراكها بهذه الحاجة، فقد وضعت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) 'نظام تصنيف المضارب' وهذا تصنيف ثنائي الأبعاد يقدم خصيصاً للمؤسسات المالية الإسلامية. على النقيض مما تركز عليه التصنيفات التقليدية التي تركز إما على جوانب الائتمان أو جانب الحوكمة، يأخذ 'نظام تصنيف المضارب' الذي وضعت الوكالة بعين الإعتبار طبيعة الإعتمادية المتبادله لمخاطر الائتمان والمضارب في المؤسسات المالية الإسلامية. وجود هيكل سليم للحوكمة لا يضمن الأداء المالي القوي ونقاط المضارب قد تواجه مع الضغط النزولي للتطورات المتعلقة بالائتمان على الرغم من غياب أي تطورات سلبية جهة المضارب. مع ذلك قد تكون أكثر المؤسسات ضعيفة الحوكمة عرضة لخطر الفشل.

منهجية التصنيف

نظام تصنيف المضارب يتكون من اثنين من ركائز رئيسية هي : تصنيف الائتمان ونقاط المضارب .

I. تصنيف الائتمان

يركز التصنيف الائتماني على قدرة ورغبة مؤسسة ما للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في الوقت المحدد. في حالة المؤسسات المالية الإسلامية فإن طبيعة المسؤولية في مختلف وسائل التمويل تختلف من نوع لآخر. بالنسبة للإستثمارات في حسابات تقاسم الربح، عدم الوفاء بشروط العقد يتم تفسيره على أن المؤسسة أخلت بالتزاماتها وهذا يعني أنه إذا دفع البنك مبلغ أقل مما هو مستحق بعد ضبط الربح أو الخسارة ، إن وجدت ، يعتبر البنك مخلاً للإلتزامات. المؤسسات المالية الإسلامية ليست ملزمة لتحمل جميع الخسائر ما لم تكن الخسائر هي نتيجة لسوء تصرف أو إهمال من جانب المضارب أو المتعهد. بالنسبة للإلتزامات الأخرى ، مثل حسابات الأمانة، فإن شروط العقد تتطلب الدفع بالكامل للمبلغ المستثمر. وبالمثل ، القدرة على تحمل المطلوبات الأخرى مثل الإعتمادات ، إيداعات السوق الماليه ، وغيرها ستأخذ في الإعتبار في التصنيف الائتماني .

التصنيفات الائتمانية على نطاق الصادر / المُصدّر سيكون متاحاً على الموقع الإلكتروني للوكالة. أما عن منهجية تصنيف البنك فهي تنشر كاملة بصورة مستقلة على نفس الموقع الإلكتروني.

II. نقاط المضارب

الإطار التحليلي لنقاط المضارب وضعت بطريقة تستوعب الخصائص الفريدة للمؤسسات المالية الإسلامية والإختلافات في المعايير الشرعية بين التوجهات الإسلامية. المفاهيم الأساسية الواردة في هذه المنهجية يمكن تطبيقها إلى أنواع أخرى من المؤسسات المالية الإسلامية كذلك ، مثل شركات التكافل وإدارة الأصول. نقاط المضارب الإجمالية منشقة من ثلاثة عناصر هي:



نقاط المضارب الائتماني تعكس تقييم الوكالة الحالي والمستقبلي للعناصر المذكورة أعلاه ، وتشمل أيضا الجهود الجارية لمعالجة أوجه القصور و لرفع مستوى المعايير القائمة .وسيتم تسجيل نقاط العناصر أعلاه بشكل مستقل ومن ثم سيتم احتساب النتيجة المتوسطة ونقاط المضارب النهائية .من المتوقع أن تضمن هذه المنهجية أعلى درجات الشفافية ، من خلال الإفصاح المعزز ، مما يعطي درجة أعلى من القيمة المضافة للمستثمرين.

(100 – 91) معايير نقاط المضارب قوية جدا
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق مختلف المستثمرين و حاملي الأسهم معروفه ومحمية • متوافق مع أعلى معايير الشفافية والإفصاح (IFRS, GAAP, AAOIFI, IFSB)
(90 – 76) معايير نقاط المضارب قوية
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق مختلف المستثمرين و حاملي الأسهم معروفه ومحمية • عدد قليل من نقاط الضعف في أبعاد التصنيف • الامتثال لمعايير عالية من الشفافية والإفصاح
(75 – 61) معايير نقاط المضارب كافية
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق مختلف المستثمرين و حاملي الأسهم يتم تعريفها وحمايتها بشكل كاف • عدد معتبر من نقاط الضعف في أبعاد التصنيف • التوافق مع معظم معايير الشفافية والإفصاح
(60 – 41) معايير نقاط المضارب أساسية
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق مختلف المستثمرين و حاملي الأسهم ضعيفة نسبيا • ضعف كبير في معظم أبعاد التصنيف • متوافق مع معايير الشفافية والإفصاح الأساسية • الإطار العام و الإجراءات تحتاج الى تطوير
(أقل من 40) معايير نقاط المضارب قليلة
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق كافة المستثمرين و حاملي الأسهم في معرضة لمخاطر عالية • ضعف كبير في جميع أبعاد التصنيف تقريبا • أسس ضعيفة • ثغرات في إطار الحوكمة والممارسات

الكشف عن تركيبة النقاط يشكل جزءاً مهماً من عملية التصنيف. بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة ، فإن اعتبارات مخاطر المضارب تحمل قدراً أكبر من الأهمية (كما في حالة أصحاب حسابات تقاسم الربح PSIAS) بينما للآخرين ، فإن مخاطر الائتمان تمثل أهمية أساسية لها. تم تصميم نظام تصنيف المضارب لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة . فهو يغطي حاجة المستثمرين الملمين بأساسيات الشريعة للمقارنة بين المؤسسات من حيث قدرتها على البقاء متوافقة مع أحكام الشريعة الداخلية للمؤسسة ، فضلاً عن أصحاب حسابات تقاسم الربح الذين يهتمهم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية للحفاظ على قيمة استثماراتهم . في الوقت نفسه فإنه سيتم تقييم قدرة المؤسسة على إدارة العمل المصرفي في الطريقة التي يتم استيفاء جميع الالتزامات في الوقت المناسب كما تحدده بنود العقود. إطار تصنيف المضارب هو ممارسة مستمرة. ومن المتوقع ان تسهل إجراءات التصنيف لمتابعة المؤسسات المالية الإسلامية تطورها مع مرور الوقت.

نقاط المضارب

1. حوكمة الشركات والشريعة (بما في ذلك الشفافية والإفصاح)

الشفافية (غياب "الغرر") ، هو دعامة للمعاملات المالية الإسلامية ، فضلاً عن كونه مبدأ رئيسي من مبادئ الحوكمة. في الإسلام ، المعاملة تصبح لاغية إذا إنعدمت الشفافية في سير المعاملة. دور البنك الإسلامي ك"مضارب" و ك"أمين" زاد من أهمية الحوكمة ووجود رأيا مستقلا في الوقت نفسه فإن نظام المؤسسة المعمول به يجب أن يكون معلوما لحماية مصالح جميع الأطراف المعنية. هذا هو اول عنصر من العناصر الثلاثة في نقاط المضارب التي سيتم تعيينها من قبل الوكالة .

هيكل حوكمة الشركات والشريعة هي نتيجة التفاعل بين المساهمين (أرباب المال) ومجلس الإدارة والإدارة ، والتي تعمل نيابة عن المساهمين. شكل هيكل الملكية يؤثر على طريقة إجراءات الحوكمة في المؤسسة . مجلس الإدارة يمارس صلاحياته بشكل مباشر وعبر لجان مختلفة تعمل على مستوى المجلس لتوفير إطار واسع للسياسة العامة والحفاظ على رقابة مستقلة للعمليات . الهيئة الشرعية هي هيئة إشرافية إضافية ، والتي تكتسب أهمية كبيرة في المؤسسات المالية الإسلامية. توفر المعلومات في الوقت المناسب والشفافية في الكشف يتيح لجميع أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مدروسة ويعتبر هذا الأمر من الضروريات الملحة. يجب أن يكون دور هاتين الهيئتين محدد بشكل واضح لتسود حوكمة فعالة . المؤسسات المالية الإسلامية قد تطبق مختلف هياكل الهيئة الشرعية ، متفاوتة من وجود خبراء داخل المؤسسة أو إنتداب خبراء من خارج المؤسسة لتشكيل الهيئة الشرعية. سيأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة التنظيمية للبلدان في هذا السياق.

مصطلح حوكمة الشركات يشمل مجموعة واسعة من أنشطة مجلس ادارة وإدارة المؤسسة . وسوف يتم مقارنة ممارسات حوكمة الشركات في المؤسسة الفردية مع أفضل الممارسات العالمية. تطمح الوكالة بتحديد إلى أي مدى ستساعد ممارسات حوكمة الشركات التي تقرها الإدارة في تحقيق الأهداف النهائية في المساءلة والشفافية والمصادقية.

وينظر لمجالس الإدارة التي تضم مزيجا من المهنيين مع الخبرة في مجال الصناعة ذات الصلة بشكل إيجابي لأنها يمكن أن توفر توجيهها أفضل في المسائل الاستراتيجية لفريق الإدارة، وتعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة. تقوم الوكالة بمراجعة درجة الرقابة التي يمارسها المجلس نفسه فقط بل ستطلع على أيضا على شروط المرجعية ومستوى فعالية عمل لجان المجلس. نظرا إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية هي أيضا مسؤولة عن أصحاب حسابات الاستثمار (IAHS) ، ستقوم الوكالة تحديدا بمراجعة التدابير المتخذة للحفاظ على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار. في الحالات التي تخط فيه أموال أصحاب حسابات الاستثمار مع أموال حاملي الأسهم، قد ينشأ حينها بعض التعارض الواضح في المصلحة بينهما. ويمكن تعيين لجنة مستقلة تنشأ على مستوى مجالس الإدارة لرصد مثل هذه القضايا. إذا لم يتم تحديد الأصول التي تمولها مجموعة معينة من حسابات تقاسم الربح بشكل منفصل ، هناك احتمال لتعديل العوائد لهذه الحسابات. مثل هذه الممارسات لا ينظر لها بشكل إيجابي ، حيث أنها تخل بالمفاهيم الأساسية للمصادقية.

في المصرف الإسلامي، يتوقع ان يشمل نظام حوكمة الشريعة مهام الإدارة والرقابة والامتثال في البنوك التقليدية. ستقوم الوكالة بمراجعة اتساق أحكام الشريعة الإسلامية والنظم التي وضعت لنشر قرارات الشريعة للموظفين العاملين في النشاط اليومي، وكذلك الموظفين المسؤولين عن ضمان الامتثال. وجود مراجعة شرعية مستقلة توفر مستوى أكبر من الارتياح في ما يخص الممارسات داخل المنظمة.

وسوف تقوم الوكالة بالنظر في إجراءات الحوكمة ، والترتيبات والضوابط التي يستخدمها البنك لضمان الامتثال مع الشريعة الإسلامية ، وكيفية تلبية هذه الإجراءات للمعايير الدولية المعمول بها. في البلدان التي توجد فيها مبادئ توجيهية وطنية بشأن الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، ويتبع فيها متطلبات الحوكمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، سيتم اتخاذ بيان الامتثال لهذه المعايير (وأسباب عدم الامتثال).

كما يحق للمساهمين في التصويت في الاجتماعات العامة ، وتميرير القرارات والوصول إلى وثائق البنك الإسلامي فإن الوكالة تعتقد أنه من حق أصحاب حسابات الاستثمار مراقبة أداء استثماراتهم. بموجب عقد المضاربة ، فإن البنك الإسلامي لديه واجب المضارب لأصحاب حسابات الاستثمار للاقرار بمصالحهم مساواة مع المساهمين في البنك نفسه. وعلاوة على ذلك ، المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ذات المرتبة كمطالبين نهائين فيما يتعلق بالموجودات التي تمولها أموال مختلطة في تجمع الأصول نفسها. ولذلك ، فإن المؤسسة التي تضع مثل هذه الإجراءات وذلك لإعطاء أصحاب حسابات الاستثمار حقوقهم المستحقة ينظر لها بإيجابية

قد يقوم البنك الإسلامي بإنشاء احتياطي معادلة الربح (PER) من أجل "تنظيم الربح". استخدام هذا الإحتياطي يغطي على أي تجاوزات في أداء الصناديق الإستثمارية وبالتالي فإن الوكالة تعتقد أن أداء الصناديق التي تساهم بها أصحاب حسابات الاستثمار يجب ان تكشف بشكل كاف لتسهيل لأصحاب حسابات الاستثمار في مراقبة عوائدها ضد أي تجاوزات والتي قد تعزى إلى استثمارات محفوفة بالمخاطر. إنشاء احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) لا يمنع من رصد أصحاب حسابات الاستثمار لاستثماراتهم ، ولكن بين فترة وأخرى قد تنشأ إشكالية في كل من إحتياطي مخاطر الاستثمار و إحتياطي معادلة الربح. في حين أنه من حيث المبدأ ، أن المساهمين لديهم بعض التحكم على سياسة توزيع أرباح البنك واستخدام الإحتياطيات فإن أصحاب حسابات الاستثمار لا تملك السيطرة على استخدام إحتياطي مخاطر الاستثمار و إحتياطي معادلة الربح. في ضوء هذه القضايا، فإن المضارب في البنك الإسلامي من حيث وضع سياسة توزيع إحتياطي مخاطر الاستثمار و إحتياطي معادلة الربح و ضمان تنفيذها بطريقة عادلة ، تعتبر مسؤوليته مهمه للغاية وسيتم التدقيق على هذا الموضوع بشكل دقيق. يجب أن يكون أصحاب حسابات الاستثمار على علم بسياسة توزيع إحتياطي معادلة الربح وقت تصفية المؤسسة الإسلامية المالية

يجب الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية من قبل المصارف الإسلامية تلبية لمتطلبات المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا والتي هي في الامتثال بقواعد الشريعة ومبادئها وتطابق صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وسوف تقوم الوكالة النظر في مستوى التفاصيل في الكشف، وتواتر التقارير وجود مراجعي الحسابات. قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لا يعني بالضرورة إستحقاق المصرف لدرجة عالية في هذا المجال.

نظرا لطبيعة العقد المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار ، تعتقد الوكالة أن الكشوف التي تتعلق بتمويل من أصحاب حسابات الاستثمار يجب أن تكون شاملة. وقد تشمل هذه المعلومات عن السياسات والإجراءات ، وتصميم المنتج / النوع ، أساس توزيع النفقات والموجودات والأرباح بالنسبة لأموال أصحاب حسابات الاستثمار. متوسط حصة الأرباح التي تجنيها أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ، وذلك قبل نقل إلى أو من الإحتياطيات (المبلغ وكنسبة مئوية من الأموال المستثمرة) ، ومعدل العائد المعلن أو معدل الربح لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة بالإستحقاق (3 أشهر و 6 أشهر و 12 شهرا و 36 شهرا) ، هي بعض من الإفصاحات التي تعتبر مهمة.

وينبغي على البنك الإسلامي أيضا الكشف عن الإطار والسياسات والممارسات لإدارة المخاطر والعوائد لمزيج من أصحاب حسابات الاستثمار والمخاطر الناجمة للخطر التجاري الغير محسوب (DCR) ، وتوفير المؤشرات التي تمكن أصحاب المصلحة لتقييم المخاطر التي تواجه أصحاب حسابات الاستثمار الكلي ومدى نقل المخاطر على المساهمين.

2. الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية

التزاما آخر مهم يميز البنوك الإسلامية عن البقية كونه مسؤولا عن المشاركة والاستثمار في الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وفقا للتوجيهات والرخص من الهيئة الشرعية للمؤسسة ذاتها ، أي عن طريق لجنة أو مستشارين. نقاط الالتزام

بالشريعة تعمل على توفير تقييم مستقل لدرجة الامتثال لهذه المبادئ. ويشمل ذلك الامتثال لمتطلبات الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتصميم وتطوير المنتجات ، والوثائق القانونية والعمليات. عدم الامتثال بالشريعة يمكن أن يؤثر على المكاسب المحتملة ، والأهم من ذلك قيمة امتياز المؤسسة نفسها. روح هذا العمل هو تقييم الامتثال لقواعد الشريعة ومبادئها ، وفقا لما تمليه هيئة المؤسسة الحاكمة ، والذي قد يكون مجلس الهيئة الشرعية الخاص بها أو سلطة مركزية لديها سلطة إصدار مثل هذه التصريحات.

ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة تختلف من منطقة لإخرى أو من جانب وجهات نظر مجالسها الشرعية لذا فإن الوكالة سوف تحصر تقييمها لمدى الامتثال للرخص والتعليمات المعمول بها. من خلال تقييم دخل بنك الإسلام ضد سياستها المعلنة عن كيفية حدوث أرباح و نفقات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، سوف يتم تعقب حجم هذا الدخل على مر السنين. الطريقة التي يمكن التخلص من مثل هذا الدخل أيضا قد تكون خاضعة أيضا للحكم الشرعي.

3. جودة مدير الأصول

دور البنك الإسلامي هو أكبر بكثير من مجرد أن كونه مقترض أو مقرض. وتستثمر المؤسسات المالية الإسلامية الأموال التي تم توفيرها من قبل أصحاب حسابات تقاسم الربح كما يفعل مدير الأصول. تعتقد الوكالة أن فطنة استثمار إدارة المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على إدارة مجموعة واسعة من الاستثمارات وفئات الأصول من الأمور الأساسية لأداء المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مديرة للأصول. من ناحية أخرى، يجب على الإدارة العمل للمفاضلة المثلى بين مسألة العائد والخطر لأصحاب حسابات الاستثمار، في حين أن الأموال التي تساهم بها حسابات الأمانة قد تحتاج إلى أن تدار بتحفظ أكثر .

إجراءات السيطرة للمؤسسات المالية الإسلامية ومستقبل المؤسسة على النحو المتوخى من قبل الإدارة العليا هي أهم وأدق عامل من جميع عوامل التصنيف. يؤخذ في الاعتبار في التصنيف الرؤية التي تنساب من الإدارة العليا و وضوح الاستراتيجية التي تم تحديدها. الاستقرار في الإدارة كما هو مبين من خلال خطط الخلافة ونسب دوران الموظفين يؤثر على استمرارية الخطط الطويلة الأجل للإدارة ، وعدم الاستقرار في الإدارة يقلل من تقييم هذه الاستراتيجية لتجنب الغموض ، لا بد أن يكون هيكل التنظيم الهرمي معرف بشكل واضح حتى يدرك الموظفين تعريف وظائفهم ومسؤولياتهم وسلطاتهم. من المهم أن يكون هناك رأي حول ما إذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية ستقاد من قبل الإدارة من خلال طرق جديدة أو أنها ستدار حسب اتجاهات السوق. قاعدة الموارد في المؤسسات المالية الإسلامية تلعب دورا بارزا في تحديد قوة الإدارة للمناورة في السوق.

المسؤولية الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية هي العمل بمصداقية و بإجتهد و شفافية و بالتالي الوفاء بحقوق والتزامات أصحاب المصلحة على سبيل المثال ، في حين أنه قد لا يكون ملزم قانونا بشأن المضارب الحفاظ على المبالغ المستثمرة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار، فإن الكفاءة التي يتم استثمار هذه المبالغ ومستوى الإفصاح لأصحاب حسابات الاستثمار تكتسب أهمية أكبر بكثير في سياق المؤسسات المالية الإسلامية. ولذلك ، فلا يوجد أساسا أي مفهوم أن المساهمين هم من يتحملون الخسارة بالدرجة الأولى بدلا من ذلك ، و إلى درجة معينة ، فإن المساهمين لديها الحق في العوائد مماثلة لأصحاب حسابات تقاسم الربح، مع من كانوا لهم بمثابة مشارك أو مستثمرين شركاء. ستقوم الوكالة بالنظر في العوائد الممنوحة لأصحاب حسابات تقاسم الربح مقارنة بالعوائد للمساهمين أي العائد على حقوق المساهمين ، وإذا كان هناك اختلاف كبير ، سيجري تقييم لهذه الأسباب.

وسيتم تحليل تدابير الرقابة التي تقوم بها الإدارة بما في ذلك خطط الطوارئ سارية المفعول ودرجة المركزية بشكل منفصل. نظم تكنولوجيا المعلومات المنتشرة تلعب دورا رئيسيا في تسهيل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ويعتبر تدريب الموظفين في هذا الصدد أمرا أساسيا.

إطار إدارة المخاطر

من أجل قياس مدى فعالية إطار إدارة المخاطر المعمول به في المؤسسة ، يجب مراجعة عملياتها في سياق قدرتها على تحديد وقياس ورصد ورفع التقارير والتحكم بمختلف جوانب المخاطر. تعتقد الوكالة أن إطار إدارة المخاطر القوي ينشأ عبر رقابة ملائمة من قبل مجلس الإدارة والادارة العليا. قد يكون من المناسب جدا أن تكون لجنة إدارة المخاطر من مجلس الإدارة أو من الإدارة العليا لتولي هذه المهمة.

أ. مخاطر الائتمان

التعرض لمخاطر الائتمان ينشأ في ما يتعلق بحسابات المستحقة في عقود المرابحة ، ومخاطر الطرف المقابل في عقود السلم ، وحسابات القبض ومخاطر الطرف المقابل في عقود الاستصناع و دفعات الإيجار المستحقة في عقود الإجارة. وهذا هو السبب في أن تقييم معايير الإكتتاب والجهات ذات العلاقة في المؤسسات المالية الإسلامية يفترض أن تكون ذات أهمية كبيرة كما هو الحال في البنوك التقليدية.

نوعية المزيج من المنتجات في أي مؤسسة هو ما يحدد نسبة تعرضها لمصادر الخطر المختلفة . وتتميز المنتجات الإسلامية من خلال تنوع أوجه المخاطر في مراحل مختلفة من التمويل ، وينبغي للسياسات التي وضعتها المؤسسات المالية الإسلامية لمخاطر الائتمان أن تعكس نفس التوجه. يعتبر تقييم معايير الإكتتاب والأطراف المقابلة في المؤسسات المالية الإسلامية ذات أهمية كبيرة.

من المهم الأخذ بالإعتبار في عملية التقييم جودة عملية دراسة الأطراف المقابلة التي تجربها المؤسسات المالية الإسلامية ، لتحديد مدى ملاءمة المنتج التمويل ، وذلك قبل الموافقة على اتفاق التمويل. وسوف تنظر الوكالة أيضا في معايير اختيار الأمن لأدوات الدخل. النفاذية القانونية للأصول المرهونه لا تزال تشكل تحديا في مجال التمويل الإسلامي ، نظرا لعدم وجود سابقة لتلك المعاملات.

في بعض البلدان، يحظر على المؤسسات المالية الإسلامية من فرض أي عقوبة أخرى مما كانت عليه في حالة التأخير المتعمد من قبل الطرف المقابل ، والتي قد تزيد من احتمالات التخلف عن السداد. وبالتالي ، تخفيف حدة المخاطر الائتمانية كما تمارسه المؤسسات المالية الإسلامية أصبح مجالا هاما للتمويل الإسلامي، وتقنياته قد تختلف من بلد لآخر اعتمادا على الأحكام القانونية والشرعية. وبالتالي فإن التصنيفات تتأثر تبعا لذلك ، اعتمادا على الإطار التنظيمي المعمول بها.

المؤشرات المالية التي سيتم استخدامها لتقييم جودة الأصول تكون مشابهة لتلك المستخدمة في المصارف التقليدية ، مثل مستوى الفساد، وحجم المخصصات المحتفظ بها ، و سعر البيع القسري للضمانات المتاحة ، والتنوع في العمليات والتركيز حسب نوع الأصول وحسب القطاع و الكيان أو مجموعة الاعمال بالإضافة إلى ذلك ، فإن مزيج المنتجات التمويلية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لها أثرها على الصورة الكلية للمخاطر، نظرا للطبيعة المتفاوتة من المخاطر الكامنة في كل من هذه المنتجات. وبالتالي فإن سياسة الإستثمار للمؤسسات المالية الإسلامية يجب ان تكون موافقة لتطلعات أصحاب حسابات الإستثمار.

ب- المخاطر التجارية

المخاطر التجارية تخص اثنين من المنتجات الإسلامية ، المضاربة و المشاركة، والتي تعقد لأغراض الاستثمار. الإستثمارات التي تقاسم الربح وتحمل الخسارة ، أي المضاربة، و الإستثمارات التي تقاسم الربح والخسارة، أي المشاركة تتعرض أيضا لمخاطر انحلال رأس المال. اعتبارات هامة في الاستثمار في الأسهم هو مدى الدقة التي تستخدمها الإدارة في تقييم خبرات الشريك ، وطبيعة الأنشطة التجارية والعمليات، والستراتيجية الموضوعة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. تعتقد الوكالة أن تحديد المخاطر قبل الدخول في شراكة ستعد المؤسسات المالية الدولية من حيث ما يمكن توقعه من الشراكة، ووفقا لذلك تعد التركيب الأمثل للتخفيف من المخاطر في الوقت المناسب.

ج- مخاطر السيولة

اثنين من المصادر الرئيسية للأموال المحصلة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، أصحاب الحسابات الجارية و أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة. سيتم استعراض السياسات المطبقة لإدارة مخاطر السيولة الناجمة عن كل فئة من التمويل (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة) وعلى أساس إجمالي. تعتقد الوكالة أن مخاطر السيولة تحتاج إلى تقييم في السياق المؤسسي الشامل ، سيتم قياس مدى كفاية الموجودات السائلة فيما يتعلق بجميع التزامات البنك الإسلامي ، مثل حسابات الأمانة غير المأجورة ، و الأصول التي تدعم المطلوبات وحسابات تقاسم الأرباح الاستثمارية بالإضافة إلى ذلك ، سوف تقوم الوكالة أيضا بتقييم عدم تطابق تاريخ أستحقاق الأصول ومصادر الأموال.

يعتبر التنوع في مصادر التمويل ، وتوسع قاعدة التمويل وحجم قاعدة التجزئة عوامل إيجابية للتصنيف أثناء تحليل مزيج التمويل من المؤسسات المالية الإسلامية. وسيتم تقييم طبيعة وكمية الأصول السائلة التي تحتفظ بها المؤسسة في سياق مزيج التمويل ونوعية الأصول التي تمتلكها.

في حين أن المطلوبات الناشئة عن الإستثمار في حسابات تقاسم الربح تختلف عن المطلوبات التقليدية ، في ضوء الطبيعة التحولية لهذه الحسابات الى الديون التقليدية النقيه في حالة ان العوائد والخسارة تكون أقل من المتوقع ، و أيضا التصورات السلبية بشأن حالة امثال المؤسسات المالية الإسلامية بالشريعة ، نحن نعتقد في الوكالة أن مخاطر السيولة بحاجة إلى أن تدرس في السياق المؤسسي الشامل. سيتم قياس مدى كفاية الموجودات السائلة فيما يتعلق بجميع المطلوبات للبنك الإسلامي ، مثل حسابات الأمانة غير المأجوره ، والأصول التي تدعم المطلوبات وحسابات تقاسم الربح الاستثمارية.

د- مخاطر تغيرات أسعار الفائدة

الحركة التصاعدية في معدلات أسعار الفائدة، قد تزيد من توقعات أصحاب حسابات تقاسم الربح الاستثمارية بشأن العائد المتوقع. لتلبية توقعات أصحاب حسابات الاستثمار ، المؤسسات المالية الإسلامية قد تدفع أرباحا أعلى من المستحقة بالفعل على الموجودات التي يمولها أصحاب حسابات الاستثمار ، مما يؤدي لمخاطر إزاحة الخطر التجاري. وينبغي لسياسات تقاسم الربح مع أصحاب حسابات تقاسم الربح الاستثمارية أن تكون محددة جيدا ومعتمدة من مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك ، يجب التأكد من التنفيذ المتسق لهذه السياسات ، بالإضافة إلى السياسات السابقة الذكر على إنشاء واستخدام إحتياطي معادلة الربح و إحتياطي مخاطر الإستثمار.

هـ. مخاطر تغيرات السوق

المخاطر الإئتمانية داخل و خارج الميزانية العمومية للمؤسسة عرضة لتقلبات أسعار السوق. تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية لنفس المخاطر التي يواجهها الوسطاء الماليين التقليدية ، فيما يتعلق بالموجودات المعروضة للتداول التجاري ، بالإضافة إلى مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع. ومع ذلك ، وعلى الجانب التمويل ، وتحليل مخاطر تغيرات السوق قد يتطلب نهجا أكثر تعمقا حيث أن المؤسسات المالية الإسلامية تتعرض لخطر التخزين، حيث أن المؤسسات المالية الإسلامية تحتفظ بأصول بهدف إعادة بيعها أو تأجيرها. وسيتم تقييم مزيج من تلك الأصول بما في ذلك العقارات والسلع الأساسية والسلع الاستهلاكية التي يمتلكها البنك الإسلامي ومخاطر تأثير قيمتها الدفترية بتغير أسعار السوق.

ويمكن استخدام مختلف أساليب التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للحد من تأثير المؤسسات المالية الإسلامية لمخاطر السوق ، إلا أن جواز مثل هذه التدابير قد تختلف من بلد الى آخر. وجود وإستخدام مثل هذه الأساليب سيأخذ في الحسبان في عملية التصنيف.

و. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فعالية العمليات الداخلية ، والأنظمة و الموظفين أو من أحداث خارجية. وسيتم تقييم هيكل المخاطر التشغيلية للمخاطر الرئيسية و الضوابط للحد من هذه المخاطر التي تستخدمها كل وحدة عمل وأثرها على المخاطر الشاملة للمؤسسة. بالإضافة إلى إدارة مخاطر الخسارة الناجمة عن القصور في الضوابط الداخلية ، فإنه من المأمول أيضا من المؤسسات المالية الإسلامية ضمان الامتثال لقواعد الشريعة والمبادئ والوفاء بمسؤولية المضارب. مخاطر الامتثال الشريعة هو نوع من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية التي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاعتراف/ إستحقاق الإيرادات وبالتالي يؤدي هذا الأمر الى خسائر. وهذا يشمل عدم قيام المؤسسات المالية الإسلامية ببذل العناية الواجبة عند إدارة الإستثمارات مما أدى إلى مخاطر خسارة أرباح ممكنة لأصحاب حسابات الاستثمار. في تقييم التعرض للمخاطر التشغيلية ، سوف ننظر الوكالة في الآليات التي وضعت لحماية مصالح جميع مقدمي الأموال. ضمن هذا السياق ، فإن الوكالة سوف ننظر أيضا في كيفية توثيق السياسات والإجراءات وكذلك نشرها داخل المنظمة ، والتحقق من تطبيقها على أرض الواقع ، من بين أمور أخرى.

تدرك الوكالة أيضا طبيعة التداخل والتحول في المخاطر مع الفئات الأخرى التي ذكرت أعلاه. على سبيل المثال ، في الوعد الغير ملزم للشراء، فشل الطرف المقابل لشراء حصته من الموجودات ، والذي هو مصدر لمخاطر الائتمان ، قد يتحول إلى مصدر لمخاطر تغيرات السوق ، حيث أن المصرف سيبقي على أصول عرضة للتغيرات في أسعار السوق. قدرة النظام لتحديد المخاطر المتغيرة تسمح للإدارة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

الكسب المرتقب للمؤسسات المالية الإسلامية يعتمد على ما تتعرضه للمصادر المختلفة من المخاطر ، والتي تدار عبر السياسة الاستثمارية المطبقة. فيما يخص أموال أصحاب حسابات الاستثمار ، نسبة المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تتوافق

مع معادلة المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار. القدرة على المحافظة على رأس المال يقترن بالشكل الفعلي لمخاطر للأصول كما ذكرنا وقت سابق.

القدرة على المحافظة على رأس المال والعائد على حسابات تقاسم الربح الإستثمارية

العنصر الثالث والأكثر صلة، و المرجح أن يهم جميع أصحاب المصلحة هو درجة الكفاءة و العناية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية التي تمارسه فيه دورها كمديرة لأصول أصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب حسابات أمانة. هذه الكفاءة يمكن ترجمتها في قدرة مدير الأصول لإرجاع الأمانة في مجملها ، والحفاظ على قيمة الاستثمار في حسابات تقاسم الربح ، ضد مخاطر متوقعة ويمكن التحكم فيها (معظمها مخاطر غير منهجية مثل مخاطر الأعمال ، الخ). هذا لا ينفي حقيقة أن المؤسسات المالية الإسلامية قد لا تكون مسؤوله تعاقديا بضمان أن الاستثمار الرئيسي لحسابات تقاسم الربح الإستثمارية لا يواجه أي درجة من التآكل.

فمن المهم التأكيد على أن السياسة الاستثمارية للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تستند على معايير توافق معادلة المخاطر والعوائد كما هو محددة سلفا من قبل أصحاب حسابات الاستثمار ، وذلك فيما يخص المبالغ التي ساهمت بها أصحاب حسابات الاستثمار. بخلاف إدارة الأموال التي مولت عن طريق حسابات الأمانة وتلك التي تساهم بها حسابات تقاسم الأرباح الإستثمارية، فإن البنك الإسلامي معني أيضا بإدارة الأموال المساهم بها في إحتياطي معادلة الربح PER و إحتياطي مخاطر الإستثمار IRR . سياسة الإستثمار في IRR و PER ونسبة مستوى المخاطر المفترضة في إدارة هذه الأموال تؤثر على توافر الأموال عند الحاجة ، وذلك يعني استيعاب أي خسائر في حسابات تقاسم الأرباح الإستثمارية و كذلك عوائد منتظمة .

في حين أن المؤسسات المالية الإسلامية لم تلتزم بتوفير ربح محدد مسبقا ، فإنه يجب أن تسعى جاهدة لتلبية توقعات أصحاب حسابات تقاسم الأرباح ، وذلك لتجنب استنزاف الأموال. أي اتجاهات معاكسة في متغيرات الاقتصاد الكلي لها آثار على القطاع الصناعي والمالي ككل. وتتاثر بعضها أكثر من غيرها. في مثل هذا الحدث ، الأرباح التي تقدم من قبل المؤسسات المالية الإسلامية تكون عرضة للضغط.

حسابات الاستثمار غير المقيدة لأصحاب حسابات تقاسم الربح هي حسابات استثمارية دون تخصيص أصول محددة. ويستخدم البنك الأموال حسب ما يراه مناسباً. وبالتالي، فإن أصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة تواجه المخاطر التي تكتنف جميع أعمال البنك. حسابات الاستثمار المقيدة لأصحاب حسابات تقاسم الربح هي حسابات إستثمارية ذات وصاية. يمكن للمستثمر اختيار النوع ، ولكن ليس بالضرورة أصول محددة للإستثمار. أموال حسابات الاستثمار المقيدة لأصحاب حسابات تقاسم الربح بالتالي تكون مثل الأصول التقليدية تحت الإدارة. إستخدام PER و IRR قد ينطبق على الأصول التي يمولها كل من أصحاب حسابات تقاسم الربح المقيدة و غير المقيدة ، إلا إذا كان مجرى الأرباح المنتظمه للمؤسسات المالية الإسلامية قد حجز لأصحاب حسابات تقاسم الربح غير المقيدة.

حجم تجمع هذه الأموال في ما يخص حسابات تقاسم الربح الإستثمارية يحدد بالتالي إلى أي مدى ستكون هذه الحسابات محمية من آثار التغيرات العكسية في مخاطر شكل الأصول.